



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

قسم الفقه المقارن

إجماعات ابن حزم في كتابه (مراتب الإجماع)

في كتابي: (الشهادات والدعاوى)

بمحت تكميلي لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن

إعداد الطالب

توكي بن محمد بن عبدالله الحقباني الدوسري

إشراف

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

العام الجامعي

١٤٢٠/١٤٢١ هـ



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للقضاء

قسم الفقه المقارن

إجماعات ابن حزم في كتابه (مراتب الإجماع)

في كتابي: (الشهادات والدعاوى)

بمختص تكميلي ليل درجة الماجستير في الفقه المقارن

إعداد الطالب

تركي بن محمد بن عبدالله الحقباني الدوسري

إشراف

فضيلة الشيخ الدكتور / عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ

الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

العام الجامعي

١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، نحمده تعالى ونستعينه ونستغفره ونؤمن به ونتوكل عليه،
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل
فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله،
صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه والتابعين.

﴿تَآيِبَاتُ الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَاتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١)
﴿تَآيِبَاتُ النَّاسِ ءَاتَقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ءَاتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ءَ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ
رَقِيبًا﴾^(٢).

أما بعد:

فقد شاء الله سبحانه وتعالى أن تكون الشريعة الإسلامية آخر الشرائع لحلقه، كما
شاء سبحانه وتعالى أن تكون هذه الشريعة أكمل الشرائع وأتمها، فجاءت على هيئة تضمن
لها البقاء والحياة والاستمرار، كما أنها جاءت على هيئة كفلت صلاحيتها للإنسان أينما
كان وفي أي مكان أو زمان، فيجد هذه الشريعة سامية به وافية بمتطلباته ووقائعه.

والفقه الإسلامي الذي هو الجانب التفصيلي للأحكام الشرعية قد ظل رغم مرور
أربعة عشر قرناً من الزمن على نشأته محافظاً على كيانه، قوياً في بنيانه، صلباً في تماسكه
رغم كل الظروف والتقلبات التي تعرضت لها الأمة الإسلامية طيلة هذه الحقبة من الزمن.

(١) سورة آل عمران، آية ١٠٢.

(٢) سورة النساء، آية ١.

ثم إن الله سبحانه وتعالى قد تكفل بحفظ الشريعة الخاتمة من كل شائبة، فسلمت من تحريف المخرفين وتعطيل المعطلين وتبديل المبدلين، فأصبحت مصادرها الأصلية في مأمن من الشر، وقيض الله سبحانه وتعالى لها رجالاً يعملونها ويخدمونها على مر التاريخ فاجتهدوا في استنباط الأحكام الفقهية من مصادرها الأصلية (الكتاب والسنة) أو التبعية كالإجماع والقياس.

ومبنى أحكام الدين جميعها على ثلاثة أصول: الكتاب والسنة والإجماع، ولما كان القرآن الكريم محفوظاً بحفظ الله سبحانه وتعالى حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١)، والسنة النبوية واضحة وجليّة بتهيئة الله تعالى لها رجالاً يخدمونها ويهتمون بها في جميع المجالات، فوصلت إلينا صافية نقية، كان لابد أن نبحت في المسائل التي أجمع عليها العلماء وتبينها للناس، لأنه إذا ثبت إجماع علماء الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم.

إن الإجماع الذي هو المصدر الثالث من مصادر التشريع لم يخدم من قبل خدمة يستغنى عنها، صحيح أن العلماء تكلموا عن الإجماع من حيث هو، لكن من حيث جمع المسائل التي أجمعوا عليها لم يؤلف في ذلك الكثير، ولما كان نظام جامعة الإمام حماداً لله - ملزماً للطلبة الدارسين في الدراسات العليا بتقديم بحث تكميلي لنيل درجة (الماجستير)، كان من توفيق الله تعالى لي اختيار موضوع يبحث في دراسة مسائل الإجماع في كتابي (الشهادات والدعاوى) عند الإمام ابن حزم من خلال كتابه (مراتب الإجماع).

ويمكن إجمال أهمية الموضوع في الآتي:

١. مكانة الإجماع بين الأدلة الشرعية المعتبرة كونه المصدر الثالث من مصادر التشريع.
٢. ثبوت الأحكام الشرعية المجمع عليها وعدم مخالفتها لحجيتها في الشرع، فكان لا بد من معرفتها والوقوف عليها.
٣. أن معرفة مسائل الإجماع في الشريعة شرط من شروط الاجتهاد فيلزم المجتهد والمفتي والقاضي معرفتها.
٤. ولكون الشهادات والدعاوى من أهم ما يحتاج إليها القاضي عند التحاكم إليه؛ لإثبات الحقوق، وفض الخصومات والمنازعات، فجدير به أن يعرف المسائل المجمع عليها؛ لكي لا ينقض إجماعاً معتبراً، أو يعمل بدعوى الإجماع وهو ليس إجماعاً صحيحاً، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة الإجماعات وتحققها والتأكد من صحة الإجماع أو عدمه، ومن هنا تكمن خطورة مخالفة الإجماع وكذلك تكمن أهميته.

أسباب اختيار الموضوع:

١. الأهمية التي تكمن في معرفة الإجماع، ومسائله، واصطلاحات العلماء في حكايته.
٢. قلة المؤلفات التي تجمع مسائل الإجماع في مصنف واحد؛ ليسهل الرجوع إليها.
٣. ولكوني اطلعت على كتاب مراتب الإجماع، فأعجبني دقة تبويبه، واختصاره في مجلد واحد، فأحببت أن أقدم خدمة لهذا السفر الجليل، بتحقيق ودراسة ما ذكر فيه من مسائل الإجماع.

٤. ولكون مسائل الشهادات والدعاوى مما يحتاج إليها القاضي؛ لإثبات الحقوق لأهلها، فكان لازماً على القاضي معرفة الإجماع الصحيح من غيره، وهو ما دفعني لدراسة إجماعات ابن حزم في مسائل الشهادات والدعاوى؛ لتحقيق هذه المسائل التي ذكرها ابن حزم - رحمه الله -.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والسؤال في مظان البحوث والدراسات كـ (مركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومكتبة المعهد العالي، والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) لم أعثر على دراسة سابقة تخدم هذا الموضوع، إلا ما سطرته أنامل الإمام الجهيد شيخ الإسلام ابن تيمية في وريقات أسماها (نقد مراتب الإجماع)، وأنا إذ سميتها وريقات فإن ذلك يعني أنها ليست كافية لدراسة الكتاب، بل إنه لم يتطرق إلى ما حكاه ابن حزم في كتاب الأقضية إلا في مسألة واحدة حيث قال ابن حزم: (واتفقوا على أن من حلف على خصمه دون أن يحلفه حاكم أو من حكماه على أنفسهما أنه لا يبرأ بتلك اليمين من الطلب).

فذكر شيخ الإسلام ابن تيمية (قلت: قد نص أحمد على أنه إذا رضي بيمين خصمه فحلف له، لم يكن له مطالبته باليمين بعد ذلك)^(١).

ومما يحسن الإشارة إليه ما ذكره شيخ الإسلام بقوله (وقد ذكر رحمه الله تعالى -أي ابن حزم- إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عرف انتقاضها، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه، مع أن أكثر ما ذكر من الإجماع هو كما حكاه لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال

(١) مراتب الإجماع، وبجاشيته نقد مراتب الإجماع (٥٤/١).

العلماء، وتبرزه في ذلك على غيره، واشترطه ما اشترط في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع؛ وسبب ذلك دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره. فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض، إذا احتج بالإجماع.

فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية؛ بمعنى أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد، وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به، في مثل هذه المسائل^(١) أهـ.

ومن الدراسات السابقة كتاب (إجماعات ابن المنذر) إعداد: محمد بن سعد الحجري. حيث تطرق لإجماعات ابن المنذر في كتابي (الشهادات والدعاوى) وبعد إمعان النظر في الإجماعات الواردة لم يتطرق لما ذكره الإمام ابن حزم إلا في ثلاثة مواضع هي محل اتفاق بينهما وهي:

- ١- استحلاف المدعى عليه^(٢).
- ٢- من تصح شهادته وتقبل^(٣).
- ٣- شهادة النساء في الأموال^(٤).

(١) نقد مراتب الإجماع لابن تيمية ص (٣٠٢).

(٢) إجماعات ابن المنذر، محمد سعد الحجري، ص (٢٠٨).

(٣) المرجع السابق ص (٢٢٥، ٢٢٦).

(٤) المرجع السابق ص (٢٥٢، ٢٥٣).

منهجي في البحث:

- ١- تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها ليتضح المقصود من دراستها "إن احتاجت المسألة إلى تصوير".
- ٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فيذكر حكمها بدليله مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة.
- ٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فيتبع ما يلي:
 - أ- تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.
 - ب- ذكر الأقوال في المسألة وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.
 - ج- الاختصار على المذاهب المعتمدة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم يوقف على المسألة في مذهب ما فيسلك بما مسلك التخريج.
 - د- توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.
 - هـ- استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها مناقشات وما يجاب به عنها إن كانت وأن يذكر ذلك بعد الدليل مباشرة.
 - و- الترجيح مع بيان سببه وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.
- ٤- الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع.
- ٥- التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.
- ٦- العناية بضرب الأمثلة خاصة الواقعية.

٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٨- العناية بدراسة ما جد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.

٩- ترقيم الآيات وبيان سورها مضبوطة بالشكل.

١٠- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية وإثبات الكتاب والباب والجزء والصفحة، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - فإن كانت كذلك فيكتفي حينئذ بتخريجها منهما أو من أحدهما.

١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية، والحكم عليها.

١٢- التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح، أو من كتب المصطلحات المعتمدة.

١٣- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة.

١٤- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء، وعلامات الترقيم، ومنها علامات التنصيص للآيات الكريمة، وللأحاديث الشريفة، وللآثار، ولأقوال العلماء، وتميز العلامات أو الأقواس فيكون لكل منها علامته الخاصة.

١٥- تكون خاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي يراها الباحث.

١٦- ترجمة للأعلام غير المشهورين بإيجاز بذكر اسم العلم ونسبه وتاريخ وفاته ومذهبه العقدي، والفقهية والعلم الذي اشتهر به، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته.

١٧- إذا ورد في البحث ذكر مكان، أو قبائل، أو فرق، أو أشعار، أو غير ذلك، توضع لذلك فهرس خاصة، إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك.

١٨- إتباع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها وهي:

فهرس الآيات القرآنية، والأحاديث والآثار، والأعلام، والمراجع والمصادر، والموضوعات.

خطة البحث

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وفصلين، وخاتمة، وفهارس

المقدمة واشتملت على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية.

المطلب الثالث: شروط الإجماع.

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ابن حزم.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: صفاته ووفاته.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ومميزاته.

المطلب الثاني: منهجه وطريقة تأليفه.

المطلب الثالث: مكانته العلمية والمآخذ عليه.

المبحث الرابع: تعريف الشهادات والدعاوى لغة واصطلاحاً.

الفصل الأول: كتاب الشهادات.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: من تصح شهادته وتقبل.

المبحث الثاني: قبول شهادة النساء في الديون من الأموال خاصة.

المبحث الثالث: مشروعية تقصي القاضي، في البحث عن الشهادة، والشهود.

المبحث الرابع: عدم قبول شهادة المشرك على المسلم في غير الوصية في السفر.

المبحث الخامس: الشاهد إذا لم يكن غيره ينوب عنه ولم يكن مشغولاً وكانت الإجابة له

ممكنة فدعي إلى أداء شهادته ففرض عليه أداؤها.

المبحث السادس: عدم قبول شهادة من يرى من أهل الأهواء أن يشهد لموافقته على مخالفته

بما لا يعلم.

المبحث السابع: قبول من بلغت بدعته الكفر المتيقن على أنه كفر غير جائز.

المبحث الثامن: الأحوال التي ترد بها الشهادة.

الفصل الثاني: كتاب الدعاوى.

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: التغليظ في اليمين ينقطع بما عنه الطلب.

المبحث الثاني: من حلف لخصمه دون أن يخلفه حاكم، أو من حكماه على أنفسهما، أنه

لا يبرأ بتلك اليمين من الطلب.

المبحث الثالث: وجوب التحليف في دعوى الأموال.

المبحث الرابع: الخلطة بالمبايعة والمشاركة، إذا ثبتت وكان المدعى عليه متهما بمثل ما يدعى

به عليه مظنوناً منه ذلك فقد وجب على الحاكم أن يسمع منهما.

المبحث الخامس: من أثبت حقاً على ميت فأثبت موته وعدة ورثته فإنه يحكم له.

المبحث السادس: من أسلم أبوه وأمه جميعاً وهو غير بالغ فإن الإسلام يلزمه.

المبحث السابع: من كان بالغاً فأسلم أبواه أو أحدهما لا يجبر على الإسلام.

المبحث الثامن: أن الزوجين إذا كانا كتابيين وولد لهما ولد ولم يسب ولا أسلم أحدهما

ولا كلاهما فإنه على دينهما.

الخاتمة:

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس: ويشتمل على الفهارس الآتية:

فهارس الآيات، فهارس الأحاديث، فهارس الأعلام، فهارس المصادر، فهارس الموضوعات.

التمهيد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع.

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ابن حزم.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع.

المبحث الرابع: تعريف الشهادات والدعاوى.

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجماع، لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حجية الإجماع، ومكانته بين الأدلة الشرعية.

المطلب الثالث: شروط الإجماع.

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً

لغة: يطلق الإجماع في اللغة على معان كثيرة، ولعل أظهرها إطلاقان:

الأول: بمعنى الاتفاق. قال ابن فارس^(١) الجيم والميم والعين، أصل واحد يدل على تضام الشيء، يقال: جمعت الشيء جمعاً^(٢)

الثاني: بمعنى العزم على الشيء، كقولهم: أجمعت الأمر وعليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا

أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٣) ومنه قول النبي ﷺ: "من لم يجمع الصيام قبل الفجر، فلا صيام له"^(٤) هي داخلة في معنى العزم على الشيء^(٥)

(١) اللغوي المشهور أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي، كان إماماً في اللغة وفي علوم شتى، وأعطى اللغة حل همه إلى أن أتقنها وصار فيها إماماً وألف فيها المؤلفات المتعددة، وله أشعار كثيرة حسنة. من أهم مؤلفاته (المقاييس في اللغة)، و (المجمل)، و (حلية الفقهاء)، توفي سنة ٣٩٠ هـ بالري. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ١١٨)، شذرات الذهب (٣/ ١٣٢).

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٤٧٩)، مادة: جمع.

(٣) سورة يونس، آية (٧١).

(٤) رواه أبو داود في كتاب الصيام - باب النية في الصيام (٢٤٥٤)، والترمذي في كتاب الصوم، باب لا صيام لمن

لم يعزم من الليل، برقم (٧٣٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٦٥٣٨).

(٥) انظر: لسان العرب (٨/ ٥٣)، مادة جمع.

اصطلاحاً: حد علماء الأصول الإجماع بتعاريف كثيرة ترجع لاختلافهم في الأمور

المتعلقة بالإجماع، ومن تعاريفهم فيه:

قال صدر الشريعة^(١) "اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ، في عصر، على حكم شرعي"^(٢)

وقال الغزالي^(٣) "اتفاق أمة محمد ﷺ خاصة، على أمر من الأمور الدينية"^(٤)

وقال الآمدي^(٥) "هو اتفاق جملة أهل الحل والعقد، من أمة محمد ﷺ، في عصر من

الأعصار، على حكم واقعة من الوقائع"^(٦)

وقال القاضي أبو يعلى^(٧) "اتفاق علماء العصر على حكم النازلة"^(٨)

(١) عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد بن عبيد الله البخاري، المحبوبي، الحنفي، صدر الشريعة الأصغر. من أئمة الحنفية، فقيه، أصولي، جدلي، محدث، مفسر، نحوي، لغوي، أديب، بياي، متكلم، منطقي. كان حياً ٧٤٧هـ. من تصانيفه: شرح وقاية الرواية في مسائل الهداية، والوشاح في المعاني والبيان، وتعديل العلوم في الكلام، والتوضيح في حل غوامض التنقيح في أصول الفقه. انظر: (الفوائد البهية ص ١٠٩).

(٢) انظر: شرح التلويح على التوضيح (٨٧/٢).

(٣) الإمام محمد بن محمد بن محمد الطوسي، الشافعي، حجة الإسلام، ولد سنة ٤٥٠هـ، أصولي، متكلم، من مؤلفاته: الوحيز في فروع الفقه الشافعي، والمستقصى في أصول الفقه، وإحياء علوم الدين. توفي سنة ٥٠٥هـ. انظر: طبقات الشافعية ص ١٩٢.

(٤) انظر: المستقصى من علم الأصول (٢٩٤/٢).

(٥) علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الآمدي، الحنيلي ثم الشافعي، سيف الدين، فقيه، أصولي، متكلم، حكيم، ولد بآمد من ديار بكر سنة ٥٥١هـ، وأقام ببغداد ثم انتقل إلى الشام ثم إلى مصر، وتوفي بدمشق سنة ٦٣١هـ وله مصنفات منها: غاية المرام في علم الكلام، والإحكام في أصول الأحكام، وغاية الأمل في علم الجدل. انظر: وفيات الأعيان (٢٩٣/٣)، وشذرات الذهب (٢٥٣/٧).

(٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (٢٦٢/١).

(٧) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء، أبو يعلى، القاضي، شيخ الحنابلة، ولد سنة ثمانين وثلاثمائة هـ، وتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، كان له تصانيف كثيرة، منها: الإيمان، الأحكام السلطانية، العدة، الكفاية، عيون المسائل، وغيرها. انظر: شذرات الذهب (٣٠٦/٣)، سير أعلام النبلاء (٨٩/١٨).

(٨) انظر: العدة في أصول الفقه (١٧٠/١).

وقال ابن حزم: "هو ما اتفق أن جميع الصحابة رضي الله عنهم قالوه ودانوا به عن نبيهم ﷺ، وليس الإجماع في الدين شيئاً غير هذا" (١).

والتأمل في التعريفات السابقة للإجماع يجد أنها تحكي:

الاتفاق الصادر من المجتهدين، من أمة محمد ﷺ، في عصر، بعد وفاته، على حكم شرعي. ومن لم ينص على هذه القيود فهو إما للعلم بها ولا تحتاج لبيان، وإما لما يرى من قيود وشروط في حجية الإجماع.

ولعل التعريف المختار هو: اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر على حكم شرعي".
بيان التعريف:

اتفاق: قيد يخرج الاختلاف، واتفاق جنس يشمل كل اتفاق، سواء كان من الكل، أو من البعض، وسواء كان من المجتهدين وحدهم، أو من جميع الأمة. ويؤخذ من قولنا اتفاق، أنه أقل ما يمكن أن يحصل به الاتفاق اثنان. المجتهدين: قيد يخرج من ليس بمجتهد كالعوام، والعلماء الذين لم يبلغوا مرتبة الاجتهاد. و آل في (المجتهدين) للاستغراق أي: اتفاق جميع المجتهدين، فلا يكفي اتفاق الأكثر أو البعض.

من أمة محمد ﷺ: قيد يخرج ما سوى الأمة المحمدية.

في عصر: بيان أن المراد بمجتهدو العصر الواحد وليس جميع المجتهدين في جميع العصور إلى قيام الساعة.

على حكم شرعي: قيد يخرج ما سوى الأمور الدينية، كالأمور الدنيوية، والعقلية، واللغوية، ونحوها، فهي غير داخلية في الإجماع الشرعي المعصوم، والمراد هنا، ويدخل في الأمر الديني العقائد والأحكام.

(١) انظر: الإحكام لابن حزم (٤/١٤٨).

المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية

اتفق أهل العلم على أن الإجماع حجة شرعية يجب اتباعها والمصير إليها^(١)،

والدليل على ثبوت الإجماع إنما هو دليل الشرع لا العقل.

فمن الأدلة على كون الإجماع حجة:

أولاً: من الكتاب:

أ- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٢).

وجه الاستدلال بهذه الآية: أن الله توعد من اتبع غير سبيل المؤمنين، فدل على أنه حرام؛

فيكون اتباع سبيل المؤمنين واجباً، إذ ليس هناك قسم ثالث بين اتباع سبيل المؤمنين

واتباع غير سبيل المؤمنين^(٣).

ب- قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ

الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^(٤).

وجه الاستدلال بهذه الآية: وصف الله تعالى هذه الأمة بأنهم يأمرون بكل معروف

وينهون عن كل منكر، فلو قالت الأمة في الدين بما هو ضلال لكانت لم تأمر بالمعروف في

ذلك ولم تنه عن المنكر فيه، فثبت أن إجماع هذه الأمة حق وأنها لا تجتمع على ضلالة^(٥).

(١) انظر: جماع العلم (٥١، ٥٢)، روضة الناظر (٣٣٥/١)، مجموع الفتاوى (٣٤١/١١).

(٢) سورة النساء آية (١١٥).

(٣) انظر: أحكام القرآن للشافعي (٣٩)، والفتية والمتفق (١٥٥/١، ١٥٦)، وروضة الناظر (٣٣٥/١، ٣٣٦).

(٤) سورة آل عمران آية (١١٠).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٧٦/١٩، ١٧٧).

جـ - قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(١).

وجه الاستدلال بهذه الآية: أن الوسط هم العدول الخيار، وقد جعل الله هذه الأمة شهداء على الناس، ولو كانوا يشهدون بباطل أو خطأ لم يكونوا شهداء الله في الأرض، وأقام شهادتهم مقام شهادة الرسول ﷺ^(٢).

ثانياً: من السنة:

اشتملت السنة النبوية الشريفة على أحاديث كثيرة تدل على حجية الإجماع،

منها:

١ - قوله ﷺ: "إن الله أجاركم من ثلاث خلال: أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن لا تجتمعوا على ضلالة"^(٣).

٢ - قوله ﷺ: "إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافا فعليكم بالسواد الأعظم"^(٤).

٣ - قوله ﷺ: "من فارق الجماعة شبراً فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه"^(٥).

(١) سورة البقرة آية (١٤٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٧٧/١٩، ١٧٨).

(٣) أخرجه أبو داود برقم (٤٢٥٣)، كتاب الفتن والملاحم، باب: ذكر الفتن ودلائلها.

قال الألباني: "ضعيف، لكن الجملة الثالثة صحيحة". انظر: الضعيفة (١٥١٠)، الصحيحة (١٣٣١).

(٤) أخرجه ابن ماجة، برقم (٣٩٥٠)، كتاب الفت، باب: السواد الأعظم. قال الألباني: "ضعيف جداً - دون

الجملة الأولى فهي صحيحة". انظر: الضعيفة (٢٨٩٦)، صحيح الجامع (١٨٤٨).

(٥) أخرجه الحاكم (١١٧/١)، وصححه الألباني، في صحيح الجامع برقم (٦٤١٠٠).

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث: أن عمومها ينفي وجود الضلالة، ومقارفة الجماعة ضلالة، والخطأ ضلالة، فلا يجوز الإجماع على الخطأ فيكون ما أجمعوا عليه حقاً.

المطلب الثالث: شروط الإجماع

يشترط لصحة الإجماع أربعة شروط هي:

الشرط الأول: أن يكونوا من العلماء المجتهدين.

ويكفي في ذلك الاجتهاد الجزئي^(١)؛ لأن اشتراط الاجتهاد المطلق في أهل الإجماع قد يؤدي إلى تعذر الإجماع لكون المجتهد المطلق نادر الوجود.

والمعتبر في كل مسألة من له فيها أثر من أهل العلم المجتهدين.

وبهذه القاعدة يتبين أن المعتر في كل مسألة أهل العلم فيها، دون غيرهم، فليس

للإجماع طائفة محصورة من أهل العلم، بل يختلف ذلك باختلاف المسائل، فإن كانت

المسألة في علم الحديث كان المحدثون هم أهل الإجماع، وإن كانت المسألة فقهية كان

الفقهاء هم أهل الإجماع، وهكذا.

مع ملاحظة أنه قد تحتاج مسألة ما - لعلاقتها بعلوم شتى - إلى أهل هذا العلم

وذاك.

فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون

غيرهم^(٢).

وأما العامي فلا يدخل باتفاق، ومن قال بدخوله فإنما أراد أنه يدخل حكمًا؛ إذ

هو تبع للمجتهد ومقلد له^(٣).

(١) قال ابن قدامة: "ومن يعرف من العلم ما لا أثر له في معرفة الحكم - كأهل الكلام واللغة والنحو ودقائق الحساب - فهو كالعامي لا يعتد بخلافه؛ فإن كل أحد عامي بالنسبة إلى ما لم يُحصل علمه، وإن حصل علمًا سواه"

انظر: روضة الناظر (١/٣٥٠، ٣٥١).

(٢) انظر: مختصر الصواعق ص ٤٦٥.

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه (١/١٦٨).

الشرط الثاني: أن يكونوا مسلمين.

فلا يعتبر في الإجماع قول المجتهد الكافر الأصلي والمرتد بلا خلاف، وأما المكفر بارتكاب بدعة فلا يعتبر عند مكفره؛ وذلك لأن الكافر لا يدخل تحت لفظ "المؤمنين" و"الأمة".

أما الفاسق فإنه داخل تحت هذا العموم، ولأجل ذلك اختلف العلماء في العدالة: هل تشترط في أهل الإجماع أو لا تشترط؟

فذهب البعض إلى عدم الاشتراط وأن الفاسق داخل في أهل الإجماع لكونه داخلاً في عموم (المؤمنين) وعموم (الأمة). وذهب آخرون إلى اشتراط العدالة وأن الفاسق لا يدخل في أهل الإجماع، وقيل: إن ذكر الفاسق مستنداً صالحاً اعتد بقوله في الإجماع وإلا فلا^(١).

والمسألة على كل حال محل اجتهاد ونظر، والظاهر أن الفاسق يدخل في أهل الإجماع لكونه من أهل الاجتهاد، وليس هناك دليل يدل على إخراجه عن طائفة المجتهدين، فضلاً عن إخراجه عن لفظ "المؤمنين" ولفظ "الأمة".

الشرط الثالث: يشترط في صحة الإجماع أن يكون قول جميع المجتهدين.

لا يعتد بقول الأكثر؛ فإذا خالف واحد أو اثنان من المجتهدين، فإن قول الباقيين لا يعتبر إجماعاً^(٢).

(١) انظر: مختصر ابن اللحام ص ٧٥، روضة الناظر (١/٣٥٣ - ٣٥٥)، شرح الكوكب المنير (٢/٢٢٧ -

(٢٢٩).

(٢) ذهب الإمام محمد بن جرير الطبري إمام المفسرين وغيره إلى انعقاد الإجماع بقول الأكثر مع مخالفة الأقل.

انظر: الإحكام للآمدي (١/٢٣٥).

والدليل على ذلك أن لفظ "المؤمنين" ولفظ "الأمة" عامان في الجميع^(١)، وبناءً على ذلك فإن إجماع أهل المدينة وحدهم لا يكون حجة؛ لأنهم بعض الأمة لا كلها^(٢) وكذلك الإجماع السكوتي غير حجة؛ لأنه لا ينسب لساكت قول، فيكون قولاً لبعض الأمة لا كلها.

الشرط الرابع: أن يكونوا أحياء موجودين.

أما الأموات فلا يعتبر قولهم، وكذلك الذين لم يوجدوا بعد، أو وجدوا ولم يبلغوا درجة الاجتهاد حال انعقاد الإجماع.

فالقاعدة: أن الماضي لا يعتبر، والمستقبل لا ينتظر.

فالمعتبر في كل إجماع أهل عصره من المجتهدين الأحياء الموجودين، ويدخل في ذلك الحاضر منهم والغائب؛ لأن الإجماع قول مجتهدي الأمة في عصر من العصور، أما اعتبار جميع مجتهدي الأمة في جميع العصور فغير ممكن؛ لأن ذلك يؤدي إلى عدم الانتفاع بالإجماع أبداً^(٣).

(١) انظر: قواعد الأصول ص ٧٤، مختصر ابن اللحام (٧٥، ٧٦)، روضة الناظر (٣٥٨/١)، شرح الكوكب المنير

(٢٢٩/٢).

(٢) انظر: الرسالة ص ٥٣٣، روضة الناظر (٣٦٣/١)، إعلام الموقعين (٣٨٠/٢، ٨٣/٣)، شرح الكوكب المنير

(٢٣٧/٢).

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه (١٥٦/١)، روضة الناظر (٣٧٤/١، ٣٧٥)، شرح الكوكب المنير (٢٣١/٢ - ٢٣٦).

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ابن حزم.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: صفاته ووفاته.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته

هو الإمام الحافظ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معد بن سفيان بن يزيد، يكنى أبا محمد، مولى يزيد بن أبي سفيان، أصل جده سعيد بن حزم من فارس، قطن جده قرطبة^(١)، ويعتبر ابن حزم أهم أعلام المذهب الظاهري، وأحد أئمة الإسلام في الأندلس، وقد أخرجت هذه البلاد ما لا يحصى من رجال العلم في القراءات، والتفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والأدب، الذين خدموا العلم خدمة كبرى بجدهم، وصيرهم على البحث والرحلة إلى الشرق؛ لينهلوا من المنبع الصافي، وقد كتب عنها مصنفات^(٢).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨٤/١٨)، وبنظر لمزيد من التفصيل: البداية والنهاية (٩١/١٢)، الوافي بالوفيات (٩٣/٢٠)، وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٥، تذكرة الحفاظ ١١٤٦/٣، الأعلام ٢٥٤/٤،
(٢) ومن ذلك: المقتبس من أئمة الأندلس، لابن حبان القرطبي، نقح الطيب من عص الأندلس الرطيب، لابن المقرئ التلمساني، وغير ذلك.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته

هو الإمام الحافظ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معد بن سفيان بن يزيد، يكنى أبا محمد، مولى يزيد بن أبي سفيان، أصل جده سعيد بن حزم من فارس، قطن جده قرطبة^(١)، ويعتبر ابن حزم أهم أعلام المذهب الظاهري، وأحد أئمة الإسلام في الأندلس، وقد أخرجت هذه البلاد ما لا يحصى من رجال العلم في القراءات، والتفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والأدب، الذين خدموا العلم خدمة كبرى بجدهم، وصبرهم على البحث والرحلة إلى الشرق؛ لينهلوا من منبع الصافي، وقد كتب عنها مصنفات^(٢).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٨٤)، وينظر لمزيد من التفصيل: البداية والنهاية (١٢/٩١)، الوافي بالوفيات (٢٠/٩٣)، وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٥، تذكرة الحفاظ ٣/١١٤٦، الأعلام ٤/٢٥٤،
(٢) ومن ذلك: المقتبس من أنباء الأندلس، لابن حيان القرطبي، فتح الطبيب من غصن الأندلس الرطيب، لابن المقرئ التلمساني، وغير ذلك.

المطلب الثاني: مولده ونشأته

ولد ابن حزم بقرطبة، قبل طلوع شمس يوم الأربعاء، في آخر يوم من رمضان

٣٨٤ هـ.

وكانت نشأته، في بيت عز، ومال، وحاه عريض، فنشأ ربيب النعمة، حيث كان والده، أحمد بن سعيد من كبار الوزراء، ولي الوزارة، للحاجب المنصور بن أبي عامر، ثم لابنه المظفر من بعده، فلم يكن ابن حزم في طلبه للعلم باحثاً عن المال، وإنما كان طلبه وليد رغبة تزيهه في المعرفة^(١)، نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء مفرطاً، وذهناً سيالاً، وكتباً نفيسة كثيرة، وكان والده من كبراء أهل قرطبة، عمل الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك وزير أبو محمد في شبيبته، وكان قد مهر أولاً، في الأدب، والأخبار، والشعر، وفي المنطق، وأجزاء الفلسفة، فأثرت فيه تأثيراً ليته سلم من ذلك^(٢).

واختلف في تفقهه حين بدأ في الطلب، والراجح أنه كان مالكياً ثم تحول شافعياً ثم ظاهرياً؛ لأن المذهب المالكي هو مذهب الدولة حينئذ، ولقول ابن حجر^(٣) في لسان الميزان: (... ثم أقبل على العلم، فقرأ الموطأ، وغيره، ثم تحول شافعياً، فمضى على ذلك وقت، ثم انتقل إلى مذهب الظاهر، وتعصب له، وصنف فيه، ورد على مخالفيه)^(٤).

(١) انظر: البداية والنهاية (٩٣/١٢)، طبقات الحفاظ (٤٣٥/١).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨٦/١٨).

(٣) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الكناي الإمام المحدث المشهور، مصري المولد والنشأ والوفاة، ولد سنة ٧٧٣ هـ، صاحب التصانيف الكثيرة أشهرها فتح الباري شرح صحيح البخاري، وله الإصابة في تمييز الصحابة، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة وغيرها كثير، توفي سنة ٨٥٢ هـ. انظر ترجمته في: الضوء اللامع (٣٦/٢)، البدر الطالع (٨٧/١).

(٤) انظر: لسان الميزان (١٩٨/٤).

المطلب الثالث: صفاته ووفاته.

الإمام ابن حزم رجل في أمة، وأمة في رجل، فهو مفسر مع المفسرين، ومحدث مع المحدثين، وحافظ مع الحفاظ، وفقه مع الفقهاء، ومقرئ مع المقرئين، وأصولي مع الأصوليين، ومتكلم مع المتكلمين، وفيلسوف مع الفلاسفة، وحكيم مع الحكماء، وزاهد مع الزهاد، وعابد مع العباد، وداع إلى الله مع الدعاة، وأديب مع الأدباء، ولغوي مع اللغويين، وكاتب مع الكتاب، وشاعر مع الشعراء، وخطيب مع الخطباء، ومؤرخ مع المؤرخين، ورئيس مع الرؤساء، ووزير مع الوزراء، وحاكم مع الحكام^(١)، آتاه الله من الصفات ما مكنه من فتح باب المعرفة والاستباط منه.

أولى هذه الصفات حافظة قوية مستوعبة، وقد سهلت له حفظ أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فارتفع بذلك إلى مرتبة الحفاظ الكبار، وحفظ بحوار أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتاوى الصحابة والتابعين، وكان معاصروه يعجبون من قوة حافظته وعظيم إحاطته، وكان له مع هذه الحافظة الواعية بديهة حاضرة تجئ إليه المعاني في وقت الحاجة إليها، فتسعه في الجدل وتنصره في التال^(٢). ومن صفاته كذلك، الإخلاص في طلب العلم، والإخلاص كان من أخص صفاته، حيث كان سبباً في الصفة التي كانت واضحة فيه كل الوضوح وهي الصراحة، فهو ينطق بما يعتقد أنه الحق، ولقد أجمع الذين عاصروه على أنه كان شديداً في إعلان رأيه بالقول والقلم... ومع هذه الشدة في الصراحة كان يحب المسالمة مع الناس فيما لا يضر^(٣).

(١) انظر: معجم فقه ابن حزم، ص ١٠.

(٢) انظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٥٤٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٥١، ٥٥٠.

وسأحدث هنا عن مصنفاته ^(١) قبل الكلام عن وفاته:

ابن حزم، عالم موسوعي، له مصنفات كثيرة، تدل على قدم راسخة في شتى العلوم، كتبه كثيرة، منها المطبوع، ومنها المخطوط، ومنها المفقود، ذكرها العلماء في ثنايا استعراضهم لحياة هذا العلم الجليل، ومن بينها:

— كتاب الإيصال إلى فهم كتاب الخصال.

— كتاب الخصال الحافظ لجمال شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام والسنة

والإجماع.

— كتاب الإحكام لأصول الأحكام.

— كتاب المجلى في الفقه.

— كتاب المحلى في شرح المجلى بالحجج والآثار.

— كتاب حجة الوداع.

— الإملاء في شرح الموطأ.

— كتاب الإملاء في قواعد الفقه.

— كتاب الإجماع.

— كتاب الفصل في الملل والنحل.

— تبديل اليهود والنصارى في التوراة والإنجيل، وبيان تناقض ما بين أيديهم من ذلك مما لا يحتمله التأويل.

— التقريب لحد المنطق.

— الصادع الرادع على من كفر أهل التأويل من فرق المسلمين.

— كتاب الإمامة والخلافة في سير الخلفاء ومراتبها.

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٩٣/١٨) وما بعدها، وفيات الأعيان (٣٢٥/٣)، طبقات الحفاظ (٤٣٥/١).

— كتاب كشف الالتباس ما بين أصحاب الظواهر وأصحاب القياس.

— النبذة في أصول الفقه.

وغيرها من الكتب.

ومع هذا العدد الكبير من مؤلفاته، إلا أن أعظمها قد حرق و فقد، وهذا مما امتحن به هذا العالم، وسبب ذلك اشتداد العداء بينه وبين فقهاء عصره، فانقلبوا عليه بتكفيره وتضليله وتأليب الأمراء عليه، فأحرقوا مجلدات من كتبه. وقد امتحن لتطويل لسانه في العلماء، وشرذ عن وطنه فترل بقرية له، وجرت له أمور وقام عليه جماعة من المالكية، وجرت بينه وبين علماء بلده (مناظرات و منافرات، و تفروا منه ملوك الناحية، فأقصته الدولة وأحرقت مجلدات من كتبه. ^(١)

وفاته:

توفي هذا العالم الجليل في نهار الأحد لليلتين بقيتا من شهر شعبان سنة ٤٥٦ هـ — بعد صراعين دائمين مع الأمراء في معركة السياسة ومع العلماء في معركة العلم والبحث. رحم الله ابن حزم رحمة واسعة جزاء لما خدم به الإسلام والمسلمين ^(٢).

(١) انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/١٩٨).

(٢) انظر: البداية والنهاية (١٢/٩٢)، معجم الأدباء (٣/٥٤٨)، مرآة الجنان (٣/٧٩).

المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ومميزاته.

المطلب الثاني: منهجه وطريقة تأليفه.

المطلب الثالث: مكانته العلمية والمآخذ عليه.

المطلب الأول: اسم كتاب مراتب الإجماع ومميزاته

أما تسمية الكتاب فهو مشهور باسم "مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات" ^(١).

ويتميز الكتاب بأنه جامع للمسائل الفقهية والعقدية، يذكر الإجماع أو الاتفاق في المسائل بعبارة موجزة ومقتضبة وبقيود؛ لتكون المسألة جامعة مانعة وبأسلوب فقهي لا يخلو من الصنعة الأدبية في الإيجاز والإطناب دون حشو أو تكلف، كما أنه يذكر المسائل سرداً دون أن يذكر مستند الإجماع أو الاتفاق، كذلك تميز الكتاب بذكر منهجه وخطته التي سيبي عليها كتابه، وسأبين ذلك في المطلب الثاني.

(١) نشر القدسي سنة ١٩٥٧م كتاب "مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات" ومعه "نقد مراتب الإجماع" لابن تيمية، انظر مقدمة الجزء الأول لرسائل ابن حزم الأندلسي للدكتور إحسان عباس.

المطلب الثاني: منهجه وطريقة تأليفه

- ١- يذكر ابن حزم أن المسائل التي أوردها مما تيقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام، وكان ذلك محل نقد من شيخ الإسلام ابن تيمية.
- ٢- طريقة ترتيبه على مناهج الفقهاء حيث إنه يصدر كل كتاب باسمه إلا أنه لم يذكر العناوين داخل كل كتاب، وإنما يكتفي بذكر الكتاب مع العناوين، ثم يشرع في ذكر المسائل مرتبة دون تمييز لكل عنوان إلا أن القارئ المتأمل يلحظ أنه انتقل من عنوان لآخر.
- ٣- المسائل التي أوردها في العبادات والمعاملات، بلغت ١٠٦٧ مسألة.
- ٤- ذكر ابن حزم أن هناك فرقاً بين الإجماع والاتفاق في كتابه حيث قال: (وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا لم يجمعوا وبين قولنا لم يتفقوا فرقاً عظيماً)^(١). وكان هذا آخر عبارة ذكرها في كتابه الذي بين أيدينا وهو آخر ما وجد في الأصل الذي طبع عنه، والذي يتبين - والله أعلم - أن الفرق بينهما:-
- أن حكاية الإجماع: هي العلم بعدم المنازع.
- أما حكاية الاتفاق: فهي عدم العلم بالمنازع.
- ٥- يتضمن كتاب "مراتب الإجماع لابن حزم" المسائل الفقهية المتفق عليها بين علماء المسلمين كما ذكر - رحمه الله -.
- ٦- تعرض ابن حزم في هذا الكتاب لصفة الإجماع الذي سيحكيه حيث قال: (وصفة الإجماع: هو ما تيقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يحتاج فيها شك)^(٢).

(١) انظر: مراتب الإجماع، ص ١٧٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٢.

٧- المسائل التي أوردها ابن حزم في كتابه، معظمها له أصل من كتاب أو سنة وبعضها غير قاطع الدلالة على المعنى، والإجماع المستند إلى الكتاب والسنة يعتمد، ويقبل تبعاً لا استقلالاً؛ لكون أقوال الناس تدور على حسب الأدلة فهي يحتج لها، ولا تحتج بها إلا في سبيل التقوية والاعتضاد لا الاعتماد، إذ العمدة النص من الكتاب والسنة، ولأنه ينكر القياس ويبطله.

٨- المسائل المجمع عليها التي أوردها ابن حزم، والتي تعتمد على نصوص قطعية الثبوت والدلالة من الكتاب والسنة هي حجة قطعية، وهي كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الإجماع المعلوم يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص بتركه، ولكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به)^(١).

٩- المسائل المتفق عليها التي أوردها ابن حزم، والتي تعتمد على نصوص ظنية الثبوت والدلالة من الكتاب والسنة هي حجة ظنية، حيث ذكر أن هناك فرقاً عظيماً بين الإجماع والاتفاق.

وبذلك تبين لنا منهج ابن حزم في حكاية الإجماعات والاتفاقات في كتابه وطريقة تأليفه.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧٠/١٩).

المطلب الثالث: مكانته العلمية والمآخذ عليه

يعد كتاب "مراتب الإجماع" من أوائل الكتب المصنفة في الإجماع، وله مكانته عند أهل العلم لكن بطريقة أخرى وهي النقد والتعقيب والشريب، وإن كان بعضهم قد شرحه في عشرة أسفار كما فعل ذلك ابن شيخ السلامة^(١) فقد شرح مراتب الإجماع في عشرة أسفار، واستدرك عليه قيوداً أهمها - كما ذكره صاحب شذرات الذهب -، لكن الكتاب مفقود إلى الآن.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في نقده (مراتب الإجماع لابن حزم)، بعد أن تعقب ابن حزم في مسائل عدة ادعى فيها الإجماع:

(وقد ذكر رحمه الله تعالى إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عرف انتقاضها، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه، مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاه لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء وتبرزه في ذلك على غيره واشترطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع، وسبب ذلك دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع الإحاطي هو الحجة لا غيره. فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع.

(١) حمزة بن موسى بن أحمد بن الحسين، أبو يعلى، عز الدين ابن شيخ السلامة، ولد سنة ٧١٢ هـ، فقيه دمشق، من كبار الخنابلة درس بدمشق، وعمدرسة السلطان حسن بالقاهرة، وأفتى بها، توفي في دمشق سنة ٧٦٩ هـ. له عدة تصانيف، منها (شرح المنتقى في الأحكام لابن تيمية) عدة مجلدات، واستدرك على (الإجماع) لابن حزم استدراكات جيدة. انظر: شذرات الذهب (٦/٢١٣).

فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية؛ بمعنى أنه يعلم عدم المنازع فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد.
وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل...^(١).

(١) انظر: نقد مراتب الإجماع، ص ٢٠٣.

المبحث الرابع: تعريف الشهادات والدعاوى لغة واصطلاحاً.

تعريف الشهادة:

لغة: للشهادة في اللغة عدة معان منها:

العلم والبيان: كقول المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله، أي: أعلم أن لا إله إلا الله، وأبين أن لا إله إلا الله^(١).

ومنها الحضور: يقال: شاهده شهوداً أي: حضره فهو شاهد. وقوم شهود: أي حضور، وهو في الأصل مصدر^(٢).

ومنها الحلف: تقول: أشهد بكذا أي: أحلف، وقولهم: شهد بكذا أي: حلف^(٣).
ومنها الإخبار: تقول: شهد بكذا، إذا أخبر به^(٤).

(١) انظر: لسان العرب (٢٣٨/٣)، مختار الصحاح ص ٣٤٩، القاموس المحيط (١/٣١٧)، مادة شهد.

(٢) انظر: تاج العروس (٣٩١/٢)، المصباح المنير (١/٣٤٨)، مادة شهد.

(٣) انظر: المصباح المنير (١/٣٤٩)، لسان العرب (٣/٢٤١)، القاموس المحيط (١/٣١٦)، مادة شهد.

(٤) انظر: المصباح المنير (١/٣٤٨)، القاموس المحيط (١/٣١٦) مادة شهد.

المبحث الرابع: تعريف الشهادات والدعاوى لغة واصطلاحاً.

تعريف الشهادة:

لغة: للشهادة في اللغة عدة معان منها:

العلم والبيان: كقول المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله، أي: أعلم أن لا إله إلا الله، وأبين أن لا إله إلا الله^(١).

ومنها الحضور: يقال: شهدته شهوداً أي: حضره فهو شاهد. وقوم شهود: أي حضور، وهو في الأصل مصدر^(٢).

ومنها الحلف: تقول: أشهد بكذا أي: أحلف، وقولهم: شهد بكذا أي: حلف^(٣).
ومنها الإخبار: تقول: شهد بكذا، إذا أخبر به^(٤).

(١) انظر: لسان العرب (٢٣٨/٣)، مختار الصحاح ص ٣٤٩، القاموس المحيط (١/٣١٧)، مادة شهد.

(٢) انظر: تاج العروس (٣٩١/٢)، المصباح الميم (١/٣٤٨)، مادة شهد.

(٣) انظر: المصباح الميم (١/٣٤٩)، لسان العرب (٣/٢٤١)، القاموس المحيط (١/٣١٦)، مادة شهد.

(٤) انظر: المصباح الميم (١/٣٤٨)، القاموس المحيط (١/٣١٦) مادة شهد.